التشريعات والقوانين التخطيطية ومدي تأثرها على الهوية العمرانية

م. د/ احمد الحسين تحلب

مدرس بقسم العمارة معهد مصر العالي للهندسة والتكنولوجيا بالمنصورة

eng_ahmedtohlob@hotmail.com

الملخص:

تتمتع بعض المدن المصرية بهوية عمرانية مميزة فريدة تشكلت من خلال مجموعة من القيم والعوامل (تاريخية ، ثقافية ، اجتماعية اقتصادية ، إلخ ..). رغم هذه العوامل ، فإن الهوية العمرانية في المدن المصرية تختفي تدريجياً ، حيث يزداد التعدي على الأراضي الزراعية وتخريب المباني القيمة وغيرها. بما أن قوانين وتشريعات التخطيط لها دور كبير في تكوين الهوية العمرانية لأنها أداة فعالة في تنظيم حركة التحضر وكذلك التحكم في تصرفات المواطنين داخل المجتمع ، فإن الدراسة تتناول دور القانون الحالي (قانون البناء) رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨) الذي يؤثر على معلومات وإيضاح الهوية الحضرية. وتخلص الدراسة إلى مجموعة من المعايير وتقترح آلية لإحياء وتقوية الهوية العمرانية تحت مظلة القوانين والتشريعات التخطيطية. يتم تنفيذ الدوافع الرئيسية من خلال الحد من العوامل التي تؤدي إلى غياب الهوية العمرانية في المدن المصرية ، وخاصة مدينة المنصورة كدراسة حالة مصنفة إلى العوامل الرئيسية والعوامل الفرعية كما هو موضح من خلال الدراسة التحليلية ، . إن الحفاظ على الهوية العمرانية بالمدن المصرية يعد ضرورة حضارية، وبالنظر إلى المدن المصرية المعاصرة نجد أنها فقدت هويتها العمرانية والمعمارية وارتباطها بالعمارة التاريخية الأصيلة، وتؤثر قوانين وتشريعات البناء على الناتج العمراني للمدينة بشكل كبير، بل يمكن القول أن أحد أهم عوامل تشكيل البيئة العمرانية المشيدة هي قوانين وتشريعات البناء-إلى جانب الاسلوب التخطيطي.

من خلال استعراض وتحليل أمثلة عالمية منها مدن عربية وأخرى أجنبية نجحت في الحفاظ على الهوية العمرانية في ظل القوانين والتشريعات التخطيطية، يتم استنتاج الآلية التى نجحت بها كل تجربة على حدى والتى يمكن الاستفادة منها لتطوير المدن المصرية والحفاظ على الهوية العمرانية بشكل كبير و ملوحوظ بها.

الكلمات الافتتاحية :

الهوية العمرانية –التشريعات العمرانية – الثقافة – التراث

DOI: 10.21608/mjaf.2021.52115.2100